

وقد لما إذا حكمت أو تشبهت لملاحظة الأفراد المستقيمة باعتبارها رفقانها بأمر عام لا تشبه هذا إذا ما وجد
الخاص حكم لا وضع وإنما روي الحكم عليه ومنه وهو اسم الأجزاء والخاص مع بيت ما هنا وما نلاحظ
الخاصة الأفراد المستقيمة في كل ذلك ملاحظتها هنا في حالة الموضوع ما نلاحظه في حالة الحكم قوله بهذا العنوان
كأنه روي به بعض شراح الطبيعة وقوله بهذا العنوان مستطاف بالاحتمال المتعددة أي بموتة ملاحظة كل بعد القول
أي الرضا الفعول في من الموضوع وهو الرضا كروي هو ج

فوقه يستدل
في سبب من مفهوم المشا واليه المفرد المذكور العادق على هذا المشا واليه المشخص
أما اصطلاحه وعلمية الفرد الآخر كما إذا حكمت على كل روي بأنه أيضا بهذا
الغرض فالأفراد المستقيمة لا تحقده لاحظت جميع الشخصيات الروميين من
على ما اعتد
عنه الخاطيء ريد وعمود غيرهما بأمر عام وهو الروم وحكمته عليه
فإنه أيضا **شخص** لغز التشبيه يستعمل في مقامين أحدهما أن
يكون الحكم المذكور جده به يهيا أو يبا والثاني أن يكون
معلوما من الكلام الساميت وهما هنا الحكم به يهيا أو يبا
أو تصور طريقه مع الاستاد يكفي في المورد بالنسبة وليس
ما ذكره عند لا بل لا تشبيه به ذكر في صورة الاستدلال والبد
تقد بينه عليها إزالة لما يكون في بعض الأذهان العاصرة من
الحذاهون هذا القليل أي ما صدق عليه الغرض الموضوع قوله ما هو من هذا التباين أو
على فليمنه كالتباين في هذا التباين
لشخصيات باعتبار اندراجها في أمر عام لا يفيد المشخص والتأويل والمراد من هذا التباين
الافتراضية معينة لأن وجه إفرادته الواحد من تلك الشخصيات التي هي في هذا التباين
يعين ليس الأوصفة له وهو لا يختص به لا شيئا نسبة **الوضع** أي ما صدق عليه الغرض الموضوع
أي الشخصيات إذ مع اشتراك الكل في الابه في إفرادة التعيين أي بمعنى في الذات كما
منه أمرين من الابه يحصل ذلك التعيين وهو التقرب بالتقريب أي بمعنى في الذات كما
فإن قيل ما هو من هذا التباين واللائق المشتركة سيات في عدم العلم بالعلم بالاشارة
إفادة المعنى الموضوع له بدون التبرئة وفي تعدد المعنى الموضوع له في العلم بالعلم بالاشارة
له في الفرق بينهما تلتزم الفرق بينهما لزوم التعيين في المعنى الموضوع له في العلم بالعلم بالاشارة
وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فإن قلت المفظح استعماله إنما يكون في حدوده والاشارة
في معناه الحقيقي للتحقق التي قريته دون المعنى المجازي على
ما هو الجزئي فكيف حكمت بالاحتياج لتلغا المراد بهما ذكره وهو الشخصيات من العلم بالعلم بالاشارة
إن الغرض الموضوع لمعنى يلفي في صحة استعماله في محضاً كونه بهذا القليل التعيين

وهو لا أن يعطى عليه فيما سبقت ولا بد
منه فقد برر الام على هذا الاعرابين حال من قوله واحد خصصه أي صغارا من الغرض المشترك وقوله غير المشخص
بكونه صفة لفظا على الاعرابين حال من قوله واحد خصصه أي صغارا من الغرض المشترك وقوله غير المشخص
على الال والاولا قالوا في بعض اربابا
كأنه روي به بعض شراح الطبيعة وقوله بهذا العنوان مستطاف بالاحتمال المتعددة أي بموتة ملاحظة كل بعد القول
أي الرضا الفعول في من الموضوع وهو الرضا كروي هو ج

فوقه يستدل
في سبب من مفهوم المشا واليه المفرد المذكور العادق على هذا المشا واليه المشخص
أما اصطلاحه وعلمية الفرد الآخر كما إذا حكمت على كل روي بأنه أيضا بهذا
الغرض فالأفراد المستقيمة لا تحقده لاحظت جميع الشخصيات الروميين من
على ما اعتد
عنه الخاطيء ريد وعمود غيرهما بأمر عام وهو الروم وحكمته عليه
فإنه أيضا **شخص** لغز التشبيه يستعمل في مقامين أحدهما أن
يكون الحكم المذكور جده به يهيا أو يبا والثاني أن يكون
معلوما من الكلام الساميت وهما هنا الحكم به يهيا أو يبا
أو تصور طريقه مع الاستاد يكفي في المورد بالنسبة وليس
ما ذكره عند لا بل لا تشبيه به ذكر في صورة الاستدلال والبد
تقد بينه عليها إزالة لما يكون في بعض الأذهان العاصرة من
الحذاهون هذا القليل أي ما صدق عليه الغرض الموضوع قوله ما هو من هذا التباين أو
على فليمنه كالتباين في هذا التباين
لشخصيات باعتبار اندراجها في أمر عام لا يفيد المشخص والتأويل والمراد من هذا التباين
الافتراضية معينة لأن وجه إفرادته الواحد من تلك الشخصيات التي هي في هذا التباين
يعين ليس الأوصفة له وهو لا يختص به لا شيئا نسبة **الوضع** أي ما صدق عليه الغرض الموضوع
أي الشخصيات إذ مع اشتراك الكل في الابه في إفرادة التعيين أي بمعنى في الذات كما
منه أمرين من الابه يحصل ذلك التعيين وهو التقرب بالتقريب أي بمعنى في الذات كما
فإن قيل ما هو من هذا التباين واللائق المشتركة سيات في عدم العلم بالعلم بالاشارة
إفادة المعنى الموضوع له بدون التبرئة وفي تعدد المعنى الموضوع له في العلم بالعلم بالاشارة
له في الفرق بينهما تلتزم الفرق بينهما لزوم التعيين في المعنى الموضوع له في العلم بالعلم بالاشارة
وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فإن قلت المفظح استعماله إنما يكون في حدوده والاشارة
في معناه الحقيقي للتحقق التي قريته دون المعنى المجازي على
ما هو الجزئي فكيف حكمت بالاحتياج لتلغا المراد بهما ذكره وهو الشخصيات من العلم بالعلم بالاشارة
إن الغرض الموضوع لمعنى يلفي في صحة استعماله في محضاً كونه بهذا القليل التعيين